

تحليل واقع المؤسسات المالية في تمويل وتفعيل أداء برامج الاستثمار العمومي المخطط لها من طرف المؤسسات
العمومية الاقتصادية (EPE)

دراسة حالة "برنامج إحداث الشبكة اللوجستيكية وشبكة التبريد العمومية (2010-2021)"

Analysis of the reality of financial institutions in financing and activating the performance of
public investment programs planned by economic public institutions (EPE)

Case Study of the " Program for the Creation of the Logistics Network and the Public Cooling
Network (2010-2021) "

اسماعيل بولرياح*، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة (الجزائر)

علي العمري، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2023/02/21؛ تاريخ المراجعة: 2023/05/31؛ تاريخ القبول: 2023/06/20

ملخص:

تتميز برامج الاستثمار العمومي التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية عن برامج الاستثمارات العمومية الأخرى في اعتمادها على تمويل المؤسسات المالية، والتي تعتبر أداة مهمة تستعين بها تلك المؤسسات من أجل تجسيد مشاريع البرامج المخطط لها.

وإن الهدف من هذا البحث هو تسليط الرؤية على البرامج الاستثمارية التابعة للمؤسسات (EPE) من خلال عرض واقع عملية تمويلها المتأني من طرف المؤسسات المالية، حيث سمح لنا هذا البحث على الوقوف على جملة من النقائص تساهم في عرقلة هذه العملية، أهمها أن الاعتماد على تمويل تركيبته الغالبة من المؤسسات المالية في ظل ظروف غير محسوبة مكلف لهذه البرامج ومضبط لأدائها، وفي الأخير أوردنا بعض التوصيات نحسبها تسهم جنبا الى جنب في توفير الموارد وتفاذي تراكم الأعباء المالية للبرامج القادمة.

الكلمات مفتاحية: مؤسسات مالية، مؤسسات عمومية اقتصادية، التمويل، برنامج استثماري، أداء.

تصنيف JEL: G2 ؛ D020 ؛ G210 ؛ D000 ؛ C51.

Abstract:

Public investment programs of public economic institutions are distinguished from other public investment programs in that they rely on the financing of financial institutions, which is an important tool used by these institutions to implement planned program projects.

The aim of this research is to shed light on the vision of the investment programs of institutions (EPE) by presenting the reality of the process of financing them derived from financial institutions, as this research allowed us to stand on a number of shortcomings that contribute to obstructing this process, the most important of which is that relying on financing its predominant composition of financial institutions under uncalculated conditions is expensive for these programs and controls their performance, and in the end we have mentioned some recommendations that we calculate contribute side by side to saving resources and avoiding Accumulation of financial burdens for upcoming programs.

Keywords: financial institutions, public economic institutions, financing, investment program, performance.

Jel Classification Codes: G2 ; D020 ; G210 ; D000 ; C51.

* المؤلف المرسل: اسماعيل بولرياح، s.boulariah@univ-bouira.dz

تحليل واقع المؤسسات المالية في تمويل وتفعيل أداء برامج الاستثمار العمومي المخطط لها من

طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE)

I- تمهيد :

تتمثل المهمة الأساسية للمؤسسات العمومية الاقتصادية زيادة على تحسين مؤشرات أدائها الى المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني وكضرورة حتمية في تجسيد برامج الاستثمار الواقعة على عاتقها ولا يتأتى ذلك الا من خلال إدارة سياسة تمويلية مستدامة وفعالة سواء بالحصول على المساهمات الخارجية التي تعقدتها الخزينة او المؤسسات أو بواسطة القروض المصرفية المتوسطة الأجل وموارد الادخار الصادرة عن المؤسسات المالية.

كما أن برامج الاستثمار العمومي (PIP) التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE) عرفت في عملية تمويلها انتقالات مهمة تمثلت بدرجة اولى في انسحاب تمويل الدولة لهذه البرامج من خلال ميزانيتها العامة عكس البرامج الاستثمارية التابعة لنفقات التجهيز العمومي بمختلف صيغها (PSC)، (PSD)، (PCD) والتي عرفت استقرار في طريقة تمويلها الصادر عن الميزانية العامة للدولة بموجب قوانين المالية السنوية.

ويعود الانتقال السابق الذكر بدرجة أولى الى تخفيف عبئ الميزانية العامة، وبدرجة اخرى من أجل تحرير التدفقات المالية اللازمة، كما شددت الحاجة إلى إيجاد طرق لدعم التمويل وحلول للتحدّي الإنمائي الواقع على عاتق هذه البرامج، وفي خضم هذا حصلت هذه البرامج على فرصة لتعزيز الأدوات الجديدة للآليات المبتكرة للتمويل لاسيما تلك الواردة من طرف المؤسسات المالية.

ومما لا شك أن هذا النوع من البرامج بحاجة إلى تمويل كبير على غرار دور العديد من الجهات الفاعلة، وبالتالي يمكن أن يكون هناك دور واضح للمؤسسات المالية وغيرها من الوسطاء الماليين العاملين الذين يجوزون رأس مال كافٍ للقيام بدورهم المحفز في تحول أداء وتمويل هذه البرامج، من خلال تشجيع الاستخدام المتزايد للموارد بغرض الاستثمار، ومما سبق فإن الإشكالية المطروحة في هذا البحث، يتم صياغتها على النحو الآتي:

إشكالية البحث:

ما مدى مساهمة المؤسسات المالية في تمويل وتفعيل أداء برامج الاستثمار العمومية (PIP) التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE)؟

فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث تم صياغة الفرضيات الآتية:

- مسألة تمويل البرامج الاستثمارية التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية تقع على عاتق الميزانية العامة للدولة ولا دخل للمؤسسات المالية فيها.

- تكريس تمويل المؤسسات المالية يعمل على تفعيل حركية تنفيذ هذه البرامج وكذا الرفع من أدائها.

- قدرة المؤسسات المالية على تمويل هذه البرامج مرهون بتحقيق أرباحها بالدرجة الأولى وكذا بدراسات نضج لتلك البرامج تسبق عملية بدأ التنفيذ.

الهدف من البحث:

تهدف من خلال هذا البحث الى:

- عرض حال المؤسسات المالية في عملية تمويل وتفعيل أداء برامج الاستثمار العمومية (PIP) التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE).

- الوقوف على أهم التحديات والأعباء الواجب تجاوزها بهدف جعل من تمويل المؤسسات المالية قيمة في صالح هذه البرامج.

- تقديم أهم التوصيات لتجاوز مثل تلك التحديات مستقبلا.

منهج البحث:

من أجل التعرف على واقع المؤسسات المالية في تمويل وتفعيل أداء برامج الاستثمار العمومية (PIP) التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE) تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل وتفسير وتقييم المعطيات الكمية والكيفية المتعلقة بعناصر موضوع البحث.

الدراسات السابقة: هناك دراسات تناولت موضوع التمويل في كل من المؤسسات العمومية الاقتصادية ونفقات أو برامج الاستثمار الممولة من الميزانية العامة للدولة، وان ما يميز دراستنا هذه هو تناولنا موضوع تمويل المؤسسات المالية لبرامج الاستثمار التابعة للمؤسسات العمومية

الاقتصادية مع التطرق الى انعكاسات ذلك على أداء تلك البرامج من خلال حساب وتحليل مؤشرات اداء ترتبط بتلك البرامج، وهذا بالضبط لم يتجلى في أي دراسة سبقت (على حد بحثنا)، ومن تلك الدراسات ما يلي:

1. دحماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع: الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر (1)، السنة الجامعية: 2011-2012، اهتمت الدراسة بموضوع تمويل الميزانية العامة للدولة لنفقات الاستثمار العمومية بدراسة حالة برامج دعم النمو، وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، تساءل الباحث عما إذا كانت الدولة تتدخل في تمويل هذه البرامج عند ظروف مالية واقتصادية معينة أم أن عملية تمويل هكذا برامج تكون نتيجة السياسات الاقتصادية الموضوعية، كما سعى للبحث عن الآليات المتبعة في عملية تمويل تلك البرامج، واستنتج الباحث بأن حجم إيرادات الدولة المرهون بأسعار البترول له تأثير على توجيه التمويل لتلك البرامج، بالإضافة الى اعتماد الدولة على تفعيل آلية الحسابات الخاصة في عملية التمويل لاعتبارها أكثر مرونة وسهولة مقارنة بالآليات الأخرى والتي قد تكون بتدخل مؤسسات مالية.

2. إبراهيم بوعزيز، منير أمقران، واقع تمويل برامج الاستثمار العمومي في إطار ميزانية التجهيز القطاعية غير مرمزة ومدى استجابته لاحتياجات الجماعات المحلية في الجزائر من خلال قانون المالية لسنة 2021 -دراسة حالة ولاية باتنة نموذجاً، مقال علمي منشور في المجلة العلمية للمالية العامة، المجلد: 12، العدد: 1 (2022)، ص ص 311-318، هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء عن الكيفيات والاجراءات المتعلقة بتمويل الميزانية العامة للدولة لبرامج الاستثمار العمومي التابعة لميزانية التجهيز القطاعية، ومدى مساهمة تلك البرامج في التنمية المحلية، وأعتمد الباحث في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، كما استنتج بأنه وللحصول على الرخص المتعلقة باعتمادات تمويل تلك البرامج يجب احترام إجراءات ادارية وتقنية تدخل ضمن بيان السياسة العامة للدولة من جهة ومن جهة اخر ضمن نضج المشاريع.

3. معياش نسرين، دراسة التركيبية التمويلية في المؤسسات العمومية الاقتصادية: دراسة ميدانية على مستوى ست (6) مؤسسات عمومية اقتصادية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، شعبة مالية المؤسسة كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة باجي مختار عنابة، السنة الجامعية 2004-2005، هدفت هذه الدراسة الى تصنيف الهياكل التمويلية التي تعتمد عليها المؤسسات العمومية الاقتصادية (ذات الطابع الصناعي) الى مجموعات متجانسة، مع البحث عن العوامل المؤثرة والمحددة لاختلاف تلك الهياكل من مؤسسة لأخرى، وتم ذلك بالاعتماد على تحليل احصائي وأساليب التحليل المالي، واستخلصت الدراسة بأن طبيعة نشاط المؤسسة أو تركيبية أصولها من العوامل الأولى التي تُحدد تركيبية التمويل، بالإضافة الى الاعتماد على تمويل من البنوك التجارية نتيجة احتياج هذه المؤسسات لرأس مال كبير بسبب قلة الأموال الخاصة وضُعب النتائج الاقتصادية المحققة من طرف تلك المؤسسات.

4. مرابطي يسمينة، التمويل قصير المدى في المؤسسات العمومية، دراسة حالة مؤسسة "أسميدال"، مذكرة تخرج مُقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، شعبة مالية المؤسسة، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة باجي مختار عنابة، السنة الجامعية: 2005-2006، بحثت هذه الدراسة عن طبيعة الموارد القصيرة الأجل المعتمد من طرف المؤسسات الاقتصادية لتمويل استثماراتها، مع محاولة التعرف عن كيفيات تقدير تلك الموارد، واعتمدت في ذلك منهج تحليلي من خلال دراسة حالة، وأوضحت النتائج بأن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على قروض قصيرة الأجل مُقدمة من طرف البنك الجزائري الخارجي بالإضافة الى الاعتماد على التمويل الذاتي، وتُقدر تلك القروض بناءً على الوضعية المالية للمؤسسة.

5. J. Helmus msc, r. Van den hoed msc phd, key performance indicators of charging infrastructure, world electric vehicle journal vol. 8 - issn 2032-6653 - ©2016 weva page wevj8-0733, evs29 symposium, montreal, quebec, canada, june 19-22, 2016.

هدفت هذه الدراسة الى المساهمة في توفير فهم شامل لمؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة بمشاريع البنية التحتية في قطاع الشحن. بحيث تم تقديم أسلوب يستكشف مؤشرات النتائج والأداء التي يتم استخدامها من أجل تحسين أداء الاستثمار البنية التحتية للشحن، واستخلصت هذه الدراسة وبعد تقييم أداء البنية التحتية للشحن أن تحسين أداء هذا الاستثمار يكون بتطوير مؤشرات النتائج الرئيسية التي تُعطي توجه السياسة العامة.

I. 1- الإطار النظري للدراسة :

I.1.1- مفهوم المؤسسات المالية :

المؤسسة المالية مؤسسة أعمال كباقي المؤسسات الأخرى سواء كانت تجارية أو صناعية الا أنها تقدم خدمات مالية مثل القروض وتستقبل ودائع ومدخرات بمختلف أشكالها. (علاء فرحان، حيدر يونس، و محمد، 2020، صفحة 20)،

تحليل واقع المؤسسات المالية في تمويل وتفعيل أداء برامج الاستثمار العمومي المخطط لها من

طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE)

وتعرف بأنها مؤسسات تقوم بمهمة التمويل في شكل قروض وذلك بالاعتماد ودائع وادخارات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين. (صادق راشد، 2022، صفحة 23)

أما المشرع الجزائري فقد عرف المؤسسة المالية على أنها شخص معنوي مهمته العادية والأساسية تقديم أعمال مصرفية لها علاقة بنشاطها. (الجريدة الرسمية، 1990، صفحة 533) كعمليات صرف العملات وعمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة، بالإضافة الى شراء وحفظ واكتتاب وبيع المنتجات المالية، وتقديم الاستشارات اللازمة في مجال تسيير الممتلكات والتسيير المالي. (الجريدة الرسمية، 2003، صفحة 12).

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المؤسسات المالية على أنها آليات وصل ما بين الادخار والخدمات المالية (قروض واستثمارات) هذا من جهة، والأفراد والمؤسسات التي لها القدرة على دفع ثمن تلك الخدمات من جهة أخرى.

2.1.I - دور المؤسسات المالية في الاقتصاد :

هناك العديد من الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية والتي تتمثل في: (المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، 2005، الصفحات 12-14)

- توفير الموارد المالية للمشروعات وهو الدور الأوضح لها، حيث أن هذا التمويل يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة من بينها الإقراض أو المساهمة.

- ترشيد السياسات الاقتصادية بحيث تلعب المؤسسات المالية دورا رئيسيا في هذا الشأن فهي تستخدم التمويل كنوع من الحافز لتعديل السياسات وإجراء الاصلاحات الهيكلية مثلما تقوم به المؤسسات المالية الدولية.

- المساعدة في توفير البنية الأساسية المادية والمؤسسية وذلك لأن التنمية الاقتصادية تحتاج الى نوعين من المشروعات، المشروعات ذات عائد مالي مريح ومشروعات ذات عائد اقتصادي إيجابي، فالأولى عادة من اختصاص القطاع الخاص، أما الثانية فتحتاج تدخل القطاع الحكومي وتسمى بمشروعات البنية التحتية.

وللمساهمة في تحقيق هكذا مشاريع لابد من إسهام المؤسسة المالية من خلال عمليات التمويل لمختلف البرامج الاستثمارية، وبهذا تساهم المؤسسات المالية في رفع كفاءة ادارة الاقتصاد والعمل على ترقية الانتاج وهذا من خلال تمويل البرامج الاستثمارية المحلية لاسيما تلك التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE) والتي تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية.

3.1.I المؤسسات المالية ومؤشر نسبة الاصول :

لا شك ان الأصول هي من أكثر مميزات المؤسسات المالية إذ ينعكس حجمها مقابل نشاط المؤسسات المالية على فعالية أداء تلك المؤسسات، كما ان النسبة المئوية للأصول في ظل اقتصاد يتمتع بقطاع مالي متطور تكون كالاتي: 25% في البنوك التجارية، 22% في صناديق التقاعد، 22% في صناديق الاستثمار، 15% في شركات التأمين، و6% في شركات الأوراق المالية، 5% في مؤسسات الادخار، 3% في شركات التمويل، و2% في اتحادات الائتمان. (علاء فرحان، حيدر يونس، و محمد، 2020، صفحة 42)

4.1.I - التمويل :

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى التمويل بأشكاله المختلفة، وهذا بغية تغطية احتياجاتها المالية للقيام بنشاطاتها ووظائفها التي وجدت من أجلها، لهذا تؤثر مشاكل التمويل على أداء مختلف المؤسسات الكبرى بصفة عامة وعلى البرامج الاستثمارية المخطط لها من طرف هذه المؤسسات بصفة خاصة.

4.1.I - تعريف التمويل :

التمويل هو إيجاد المال من أنسب المصادر المتوفرة وأفضلها. (محمد غياث، 2021، صفحة 13) ويرى جون ستيوارت ميل بأنه ترخيص باستعمال رأس مال آخر، بمعنى تخصيص رأس مال جديد بغرض استخدامه مع رأس المال المشروع. (محمد محمود، 2010، صفحة 4) ولغة يعرف التمويل على أنه التزويد بالمال. (ياسر، 2017، صفحة 172)

6.1.I - التمويل المحلي :

وهو كل الموارد المالية التي يمكن الحصول عليها من مصادر محلية بغية تمويل التنمية المحلية لتحقيق بذلك أعلى المعدلات المنشودة. (السبيتي، 2020، صفحة 27)

7.1.I - المؤسسات التمويلية :

المؤسسات التمويلية هي كل مؤسسة يكون من ضمن نشاطاتها وظيفة التمويل، وتضع هذه المؤسسات برامج التمويل في الغالب بهدف تحقيق الربح (الفوائد والعمولات على القروض الممنوحة) وهي كالاتي: (محمد غياث، 2021، صفحة 55)
- البنوك التجارية، - البنوك المتخصصة، - البنوك الاستثمارية، - شركات التمويل، - شركات التأمين، - بيوت القبول، - وسطاء ماليون آخرون.

8.1.I - المؤسسة العمومية الاقتصادية (EPE) :

هي شركات تجارية تحوز فيها الدولة أو أي شخص معنوي آخر خاضع للقانون العام، أغلبية رأس المال الاجتماعي وهي تخضع للقانون العام. (الجريدة الرسمية، 2001، صفحة 9). كما أنها مؤسسات تتمتع بالشخصية المعنوية ونوع من الاستقلالية. (الجريدة الرسمية، 1988، الصفحات 31-32).

9.1.I - نفقات الاستثمار :

وهي نفقات التي من شأنها إضافة قيم تنموية، وتعد هذه القيم التنموية أحد المؤشرات الاقتصادية التي وضعتها الحكومة. (عجام و علي محمد، 2015، صفحة 25، 276)

10.1.I - نفقات التجهيز :

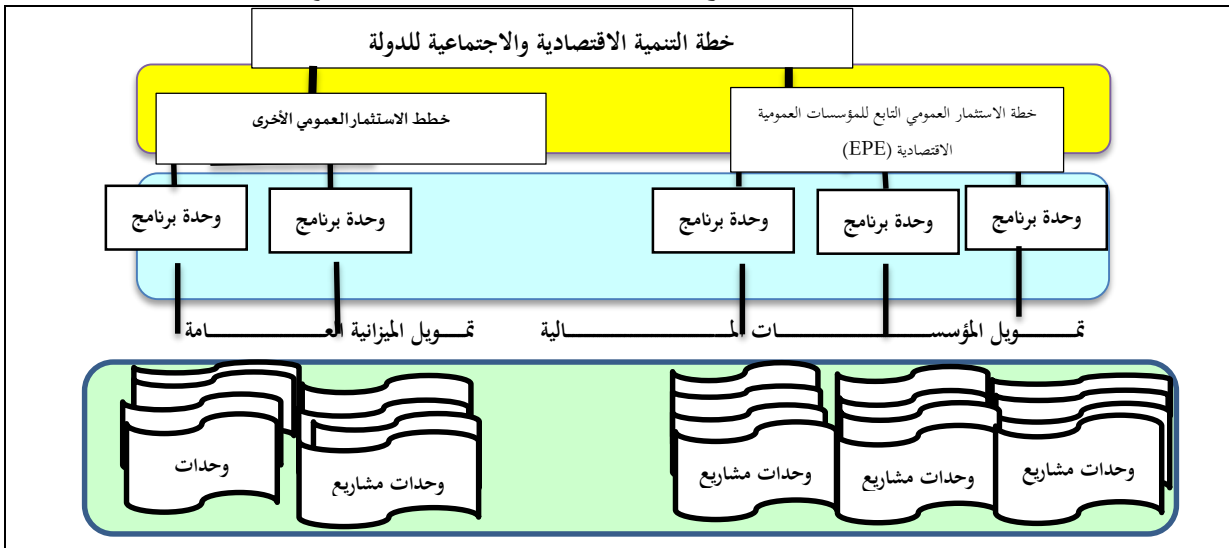
عرف المشرع الجزائري نفقات التجهيز في إطار الاعتمادات المخصصة لها والتي تكون ضمن جدول تضعه وزارة المالية يصدر سنويا في إطار قوانين المالية. (الجريدة الرسمية، 1970، صفحة 1690)

ومما سبق يفهم بأن نفقات برامج الاستثمار المخطط لها والخاصة بالمؤسسات العمومية الاقتصادية بالإضافة الى انها تخلق قيمة مضافة هي كذلك قابلة للاستهلاك عكس نفقات برامج التجهيز التي هي نفقات غير قابلة للاستهلاك ولا تسهم بالضرورة في خلق قيمة إنتاجية، كما أن برامج التجهيز العمومي تصنف إلى برامج قطاعية ممركة (PSC)، برامج قطاعية غير ممركة (PSD)، مخططات البلدية للتنمية (PCD). على خلاف البرامج الاستثمارية (PIP) التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية. (الجريدة الرسمية، 1993، صفحة 9)

11.1.I - برامج الاستثمارات العمومية (PIP) التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE) :

وهي استثمارات مخططة خاصة بالمؤسسات التابعة للقطاع العمومي، وتكون نفقاتها بموجب اعتمادات مالية ضمن قوانين المالية موزعة ما بين القطاعات. (الجريدة الرسمية، 1970، صفحة 1690). وهي عبارة عن مخططات شاملة داخل قطاع معين، ويحمل البرنامج مجموعة من المشاريع لا تقل عن مشروع واحد. (Ministry of Planning and Investment, 2010, p. I_3)

الشكل (1): تنفيذ البرنامج الاستثماري عن طريق مجموعة من المشاريع.



المصدر: (Ministry of Planning and Investment, 2010, p I-6)

12.1.I - أداء برامج الاستثمار :

يتم تقييم البرنامج على أساس تمثيله كمجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية المخطط لها من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، كما أن المؤشرات الرئيسية الاستراتيجية يتم تشكيلها ضمن إنشاء خريطة استراتيجية باستخدام مفهوم التوازن بطاقة الأداء، وهذه المؤشرات

تحليل واقع المؤسسات المالية في تمويل وتفعيل أداء برامج الاستثمار العمومي المخطط لها من

طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE)

مترابطة وتميز جوانب عمل البرنامج والمؤسسة القائمة عليه مثل التمويل، رقم الأعمال، كثافة رأس المال، القيمة المضافة والعملاء والعمليات التجارية، والموظفين، ويتم إجراء تحليل الأداء على المستوى الاستراتيجي إلى مؤشرات أولية سنوية من خلال التشغيل والاستثمار والتمويل، ويتعين على البرنامج تحديد الموارد المطلوبة لتحقيق المؤشرات الأولية السنوية حسب الأنشطة أيضًا، ويكون ذلك بعد تحديد محفظة المشاريع الاستثمارية المقابلة لكل برنامج استثماري. (Moskalenko, Tatyana, & Natalia, 2015, p. 109)

2.I- تأصيل المرحلة الانتقالية في عملية تمويل برامج الاستثمار العمومية (PIP) التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE)

1.2.I- البدايات في تمويل برامج الاستثمارات التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE) في الجزائر :

من خلال عملية التفحص لقوانين المالية تبين أن الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية كانت عملية تمويلها مرتبطة بالميزانية العامة للدولة خاصة ما قبل سنة 1971، بالإضافة إلى أن هذه الاستثمارات كانت تدرج مع نفقات التجهيز العمومي ضمن وثيقة واحدة من الميزانية العامة للدولة، غير أنه حدث في 1971 وبغية ادخال اصلاحات جديدة تم العمل على فصل نفقات الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية الاقتصادية عن استثمارات الميزانية العامة للدولة والتي تسمى أيضا نفقات التجهيز العمومي. (الجريدة الرسمية، 1970، صفحة 1690) إلى أن أصبحت لا تظهر في قانون المالية ولا تنشر في الجريدة الرسمية ابتداء من قانون المالية لسنة 1989، وذلك في إطار تكريس مبدأ استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية. (الجريدة الرسمية، 1988، صفحة 31)

2.2.I- تكريس المؤسسات المالية كمصدر لتمويل برامج الاستثمارات التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE) :

مما لا شك فيه أن قرار الدولة بإخراج الاستثمارات المتعلقة بالمؤسسات العمومية من الميزانية العامة للدولة كان يقصد تحليها عن تمويل هذه المؤسسات من موارد الميزانية العامة بسبب ضخامة الأغلفة المالية التي تتطلبها هذه البرامج والتي من شأنها أن تعزز عجز الميزانية العامة، وتم إسناد مهمة تمويل هكذا برامج إلى قطاع المؤسسات المالية المصرفية على غرار مصادر أخرى موجودة ولكن بدرجة أقل، حيث يمكن لوزير المالية بأن يمنح قروضا وسلفيات بقصد تمويل نفقات الاستثمارات، سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو بواسطة المؤسسات العمومية للقرض، سيما البنك الجزائري للتنمية. (الجريدة الرسمية، 1967، صفحة 634)، كما يتم توزيع الاستثمارات وطريقة تمويلها بواسطة جدول خاص يصدر بقرار من وزير المالية طبقا لبرنامج التخطيط السنوي. (الجريدة الرسمية، 1970، صفحة 1690)

وبالتالي تم ادماج المؤسسات المالية بمعظم أنواعها بإعطائها الدور البارز في هذه العملية حيث أصبحت تلك البرامج تمويل عن طريق:

- القروض المصرفية المتوسطة وقصيرة الأجل والقابلة لإعادة الخصم لدى مؤسسة الإصدار المتمثلة في البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري. والاعتمادات الطويلة الأجل الممنوحة من موارد الادخار التي تجمعها الخزينة من يد المؤسسات المالية الاختصاصية والمتمثلة في البنك الجزائري للتنمية والمؤسسات المالية المصرفية الوطنية الأخرى، وهذا ما نصت عليه المادة (7) من الأمر رقم 70-93 المؤرخ في 31 ديسمبر 1970، يتضمن قانون المالية لسنة 1971.

وتلعب قروض المؤسسات المالية أدوار مهمة في توفير الموارد المالية لبرامج الاستثمار في البنية التحتية العمومية (على سبيل المثال. الطرق والجسور وأنظمة الري والمستشفيات والمدارس العامة وكهرباء الريف وما إلى ذلك). (Ministry of Planning and Investment, 2010, p. I_2)

- بالإضافة إلى المساهمات الخارجية التي تعقدها الخزينة أو المؤسسات المالية المصرفية، ويقصد بهذا أن الدولة والجماعات المحلية تساهم في المؤسسات العمومية الاقتصادية حقها على الملكية بواسطة صناديق المساهمة. (الجريدة الرسمية، 1988، صفحة 32)، كما توجد نية لتعزيز ادماج المؤسسات المالية أكثر فأكثر في برامج الاستثمار ونلمس ذلك من خلال ما جاء في القسم الخامس، المادة (54) من مشروع القانون النقدي والمصرفي جانفي 2023، والتي نصت على إمكانية توظيف الأموال الخاصة ببنك الجزائر في شكل عمليات تمويل في برامج ذات فائدة اجتماعية أو وطنية. (وزارة المالية، 2023، صفحة 21)

وبهذا أصبحت المؤسسات المالية المصرفية من منظور التوازنات الكلية هي المصدر المناسب لتمويل هكذا برامج نظرا للخاصية التي تميزها عن برامج التجهيز العمومي لأنه من وجهة الاقتصاديين هدف كل المؤسسات المالية وبرامج الاستثمار التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية قائم على مبدأ مشترك ألا وهو الاستثمار المنتج، سيولة كانت أو قيمة قابلة للاستهلاك.

- كما تتمثل إحدى الطرق المعاصرة والممكنة لتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية وبرامج الاستثمار العمومية في انشاء ما يسمى بمنصات الاستثمار التي تعتبر في جوهرها ترتيبات استثمار مشتركة ومنظمة بهدف تحفيز الاستثمارات في مجموعة من المشاريع وتعتبر وسيلة لتجميع

المشاريع الاستثمارية وتقليل المعاملات وتكاليف المعلومات، كما يمكن أن تكون منصات الاستثمار مشاركة قائمة على العقود أو ترتيبات التمويل أو المشاركة في المخاطر التي يتم وضعها بأي وسيلة أخرى بهدف توجيه مساهمة مالية لتمويل عدد من برامج الاستثمارات، كما تتمتع المنصات جيدة التصميم بإمكانية جذب الاستثمار من المؤسسات المالية الغير مصرفية، مثل صناديق التقاعد. (EUROPEAN COMMISSION, 2015, p. 9)

II - الطريقة والأدوات:

بغرض دراسة حالة "برنامج إحداث الشبكة اللوجستية وشبكة التبريد العمومية (2010-2021)"، قمنا باختيار هذا البرنامج كعينة للدراسة بالنظر لخصائصه كعينة ملائمة تتوافق والاشكالية المطروحة، سواء بإثارة القائمين عليه لمسألة تمويل المؤسسات المالية لهذا البرنامج او من حيث تأثر أداء هكذا برامج بالسبل التمويلية المتاحة، وبالنسبة لمتغيرات هذه الدراسة تم الاعتماد على تلك المتغيرات التي من شأنها أن تُسهل دراستها في إعطاء تفسيرات وفهم عميق للظاهرة المدروسة، وعلى رأس تلك المتغيرات نجد حجم قروض المؤسسات المالية الممنوحة لهذا البرنامج، بالإضافة الى عدة مؤشرات مرتبطة بأدائه، علما ان هذه المتغيرات تم جمعها وتلخيصها بناء على تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2022.

1.II - التعريف بالمؤسسة :

تأسست مؤسسة "المتوسطة للتبريد" في عام 2010 بعدما كانت جزء من المجموعة الصناعية للخدمات اللوجستية الزراعية (AGROLOG)، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري متخصصة في استيراد/تصدير وتسويق الفواكه والخضروات الطازجة، وكذلك التحكم في تسويق جميع المنتجات الغذائية الواسعة الاستهلاك كما تتمثل مهمتها الأساسية في تكوين مخزون الأمن الغذائي. (EPE FRIGOMEDIT, 2020)

2.II - برنامج إحداث الشبكة اللوجستية وشبكة التبريد العمومية :

تمكنت المؤسسة بعدا تأسيسها مباشرة في 2010 من إطلاق هذا البرنامج وذلك تنفيذا لما جاء في القانون رقم 08-16، لاسيما المادة (42) منه، والتي تنص على أن " تتم التدخلات فيما يخص ضبط المنتجات الفلاحية على وجه الخصوص عن طريق تدابير تحفيزية للجمع والتخزين وهياكل التخزين والشحن والنقل ". (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 10) والذي يلعب دور أساسي في تفعيل حركة نشاط المؤسسة حيث يعمل هذا البرنامج على إعادة هيكلة شعبة التخزين تحت التبريد، وكذا إعادة تأهيل هياكل التبريد الموجودة وإنجاز أخرى جديدة، وهو يركز على تقنيات وأسس التخزين وضرورة المراقبة الدورية لدرجة الحرارة كما تسمح هذه المحطات النموذجية بتوفير منتوجات ذات جودة ونوعية جيدة باعتبار أنها ستخضع لعملية التصنيف والتنظيف، وستدعم هذه الخدمات في المستقبل بتقنيات أخرى تتمثل في وضع بطاقات تحدد الوزن والسعر مثلما هو معمول به في الدول ذات الخبرة في مجال التبريد والتخزين، وينطوي البرنامج تحت اشراف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وقد أسندت مهمة تسيير هذا البرنامج الى شركة تسيير مساهمات الدولة -الإنتاج الحيواني- "PRODA"، والتي حل محلها فيما بعد المجمع الفلاحي اللوجستيكي "AGROLOG"، كما تطلب إنجاز هذا المشروع 54 مليار دج وبوعاء عقاري قدره مليون متر مربع، كما يصبو البرنامج الى تحقيق أهداف رئيسية منها: (Cour des comptes, 2022, pp. 48-49)

- العمل على إعادة هيكلة شعبة التخزين البارد مع إعادة تأهيل مخازن التبريد الموجودة سابقا بالإضافة الى تركيز البرنامج على إنجاز مخازن تبريد جديدة وبمعايير جديدة تستجيب للتطلعات.

- أما في مطلع إطلاق البرنامج كان الهدف الاول هو ان يصبو الى امتلاك قدرات تخزين عمومية تصل الى 1.000.000 م³ الى أفق 2015، وذلك بإعادة التأهيل 30 مخزن وإنجاز 61 مخزن جديد للتبريد بطاقة استيعاب إضافية 627.500 م³، وخلال سنة 2021 تم تقليص هذه الأهداف المتعلقة بمخازن التبريد لتتقلص بحوالي 400.000 م³، وذلك بتخفيضها من 1000.000 م³ الى 6000.000 م³.

2.II - حتمية بحث تمويلات المؤسسات المالية بسبب إعادة تقييم تكاليف إنجاز البرنامج :

بالرغم من اعداد الصفقات المتعلقة بمشاريع البرنامج وفقا لدراسات تقنية تسبق عملية إبرامها إلا ان الحجم المعتبر للأغلفة المالية الملتزم بها في إطار الملاحق المبرمة يُفسر بعدم النضج الكافي لتلك الدراسات، باستثناء الحالات التي ترجع لمسؤولية المؤسسة بصفقتها القائمة على تجسيد البرنامج، كما أن موضوع الملاحق معظمة بالزيادة (en plus) سواء أشغال إضافية أو تكميلية حيث بلغت قيمتها ما يقارب (2 075 مليون دج) أي حوالي (27%) من المبلغ الأصلي للصفقات الأولية المبرمة، وهذا ما يتطلب من البرنامج إعادة بحث تمويلات إضافية من البنوك.

تحليل واقع المؤسسات المالية في تمويل وتفعيل أداء برامج الاستثمار العمومي المخطط لها من

طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE)

الجدول 1: الوضعية المالية لتكاليف إنجاز البرنامج الاستثماري (صفقات أولية + ملاحق).

الوحدة: مليون دج

معدل الزيادة (%)	التكلفة الاجمالية ل: م ³ (دج)	المبلغ الاجمالي (صفقة + ملحق) (مليون دج)	مبلغ الملحق (مليون دج)	تكلفة م ³ (دج)	مبلغ الصفقة (مليون دج)	قدرة الاستيعاب (م ³)	تعيين مشاريع البرنامج
23	69 000	690	127	56 300	563	10 000	بشار
22	51 300	1 026	187	41 950	839	20 000	الوادي
23	70 100	701	133	56 800	568	10 000	الأغواط
24	70 300	703	138	56 500	565	10 000	واد نشو
13	122 500	490	55	108 750	435	4 000	متليلي
23	97 400	1 461	277	78 933	1 184	15 000	المدية
38	119 8 00	599	166	86 600	433	5 000	تيسمسيلت
35	117 200	586	153	86 600	433	5 000	تبسة
48	134 800	674	220	90 800	454	5 000	تندوف
17	66 867	1 003	147	57 067	856	15 000	أدرار
35	61 267	1 838	472	45 533	1 366	30 000	وهران
27	75 744	9 771	2 075	59 658	7 696	129 000	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: (Rapport Cour des comptes, 2022, p 57)

3.II - هيمنة المؤسسات المالية في مجال تمويل البرنامج مقابل التمويل الذاتي والمساهمات النهائية للخزينة:

يعطي الجدول الموالي تفصيل لمصادر تمويل البرنامج الاستثماري "إحداث الشبكة اللوجستكية وشبكة التبريد العمومية" بالإضافة الى المبالغ المستهلكة من حجم تلك التمويلات وكذا الأعباء المالية الواقعة على عاتق البرنامج (الفوائد).

الجدول 2: الوضعية المالية التفصيلية لعملية تمويل برنامج "إحداث الشبكة اللوجستكية وشبكة التبريد العمومية" الموقوفة الى

غاية: 31 ديسمبر 2021

الوحدة: مليون دج

أعباء مالية		المبلغ المستهلك		المبلغ		طريقة التمويل	موضوع التمويل (مختلف عمليات البرنامج)
فوائد/أخرى	تكاليف الالتزام						
18,375	للتذكير	186,179	537,051	350	974	قروض المؤسسات المالية المصرفية	إعادة الاعتبار ل 23 هيكل تخزين تحت التبريد
20,906	للتذكير	157,040		380			
38,430	للتذكير	193,831		244			
لا شئ	لا شئ	1 746,573		1 746,573		تمويل ذاتي	إنجاز 30 هيكل تخزين تحت التبريد
1 320	للتذكير	24 000		24 000		قروض المؤسسات	

اسماعيل بولرياح... العمري علي.

				المالية المصرفية	
لا شيء	لا شيء	2 219,130	2 219,130	مساهمة نهائية للخزينة العمومية	اعادة الاعتبار ل 14 هيكل تخزين تحت التبريد من طرف مديريات المصالح الفلاحية) 19 هيكل تخزين تحت التبريد كان مرجحا اعادة الاعتبار لها
77	للتذكير	1 400	1 400	قروض المؤسسات المالية المصرفية	تمويل رأس مال مؤسسة المتوسطة للتبريد
لا شيء	لا شيء	158	158	مساهمة نهائية للخزينة العمومية	التطهير المالي للفروع: ماقور MAGOR (مجمع agro-froid ماق صومام MAG Soummam (مجمع SOTRACOV)
لا شيء	لا شيء	100	100	مساهمة نهائية للخزينة العمومية	اعانة من أجل انطلاق المؤسسة
1 474	1 229	30 020		المجموع	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: (Rapport Cour des comptes, 2022, p 59).

تم تخصيص مبلغ إجمالي لإنجاز البرنامج الاستثماري قدره: 30 597 مليار دج كما أن تمويل عمليات البرنامج تمت على النحو الآتي:
بالنسبة لمصدر تمويل العملية الأولى الخاصة بالبرنامج " اعادة الاعتبار ل 23 هيكل تخزين تحت التبريد" يأتي كله (100%) عن طريق قروض المؤسسات المالية المصرفية (قروض بنكية) وبمبلغ 974 مليون دج، موزع على ثلاث أفساط مبينة أعلاه، كما أن الأعباء المالية الواقعة على عاتق هذه العملية نتيجة هذه القروض تقدر ب: 77,711 مليون دج وهي بذلك تمثل 7.97% من حجم تمويل العملية، وفي نفس السياق فإن حجم تمويل المؤسسات المالية المصرفية للعملية الثانية من البرنامج تقدر ب 24 000 مليون دج مقابل 1 746 مليون دج تمويل داخلي (ذاتي)، وفي هذه العملية تساهم قروض المؤسسات المالية ب 93.21% من التمويل الإجمالي مقابل 6.79% تمويل ذاتي، كما بلغت الحصة النسبية للأعباء المالية الناتجة عن ذلك لذات العملية ما يقارب 5.12% من حجم التمويل الكلي لها، كما ساهمت القروض المقدمة أيضا في تمويل رأس مال المؤسسة بغلاف مالي معتبر قدر ب 1 400 مليون دج وبأعباء مالية قدرها 77 مليون دج ونسبة (5.5%) واقعة على عاتق المؤسسة.

ويظهر من هذا أن المؤسسات المالية المصرفية ملتزمة بصفة كبيرة بتمويل هذا البرنامج الاستثماري، بحيث أنها مهيمنة بنسبة 86.30% وبمبلغ (24 974 مليار دج) من حصة التمويل الكلي (28 939 مليار دج) لعمليات البرنامج الاستثماري، وتقدر الأعباء الاجمالية الواقعة على المؤسسة المتبناة هذا البرنامج ب 5.59% وبمبلغ (1 397 مليار دج) من حجم التمويل الكلي (فوائد/أخرى)، وبهذا تضمن المؤسسات المالية المصرفية بصفة كلية التمويل المباشر للبرنامج الاستثماري "إحداث الشبكة اللوجستية وشبكة التبريد العمومية" وتبقى حصتها في تمويل هكذا برامج مهمة.

وللتخفيف من الأعباء المالية الواقعة على عاتق هذه البرامج فقد تم منح تخصيصات للمؤسسات التي تنطوي تحتها هذه البرامج بشرط أن تستجيب اقتراحات الاعتمادات للتعليم رقم 10 المؤرخة في 16 جوان 2008 للسيد رئيس الحكومة والمتعلقة بكيفيات منح الاعتمادات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري تحت عنوان تبعات الخدمة العمومية. (MINISTERE DES FINANCES, LE MINISTRE, 2020, p. 8)

4.II - واقع تمويل المؤسسات المالية في تفعيل حركية أداء البرنامج الاستثماري :

تحليل واقع المؤسسات المالية في تمويل وتفعيل أداء برامج الاستثمار العمومي المخطط لها من

طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE)

كان لتمويل المؤسسات المالية لاسيما الأعباء المالية الناتجة عن ذلك، أثر على أداء البرنامج والمؤسسة القائمة عليه ككل، بحيث عرفت مختلف معدلات مؤشرات الأداء خلال فترة الدراسة تذبذبا وعدم استقرار وذلك راجع بدرجة كبيرة إلى عمليات إعادة تقييم الصفقات المبرمة في شكل ملاحق جديدة كما رأيناه سابقا مما نتج عنه زيادة وتراكم تلك الأعباء، ويظهر ذلك من خلال اتجاه التغير (نحو الأعلى) المتعلق بكثافة رأس المال، والذي يترجم حجم رقم الأعمال والربح الواجب العمل على تحقيقه للتكفل بالأعباء المستحقة من طرف المؤسسات المالية.

الجدول 3: تطور مؤشرات الأداء لمؤسسة البرنامج والمتمثلة في رقم الاعمال (تحقيق المردودية)، وكذلك القدرة على الوفاء بالديون في المواعيد المحددة (2027).

الوحدة: مليون دج

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	التعيين
14978	10603	7398	4825	3277	1707	1016	317	105	233	169	استثمارات الخام
12447	13691	9822	9235	8815	7132	1019	8301	5225	6889	1602	المبلغ (دج)
1184-	3809	587	420	1683	3062-	1893	3076	-	5287	/	رقم الاعمال
8-	38	6	4	23	30-	22	58	24-	330	/	نسبة النمو (%)
120	77	75	52	37	24	10	4	2	3	11	كثافة رأس المال (%)
3042	2182	1718	1673	2058	1260	1487	238	30	763	1387	القيمة المضافة
24	16	17	18	23	18	15	3	1	11	87	قيمة مضافة رقم الاعمال (%)
153	44	529-	39	271	86	55	26	139-	203	110	نتيجة الاستغلال (دج)
78	15	491-	66	211	102	80	107-	93-	176	110	النتيجة الصافية (دج)
1191	1027	903	826	233	207	166	112	72	64	270	المبلغ (دج)
39	47	53	49	11	16	11	47	240	8	19	أعباء المستخدمين
114	78	38	29	17	16	18	17	16	15	11	المبلغ (دج)
3	3	2	2	1	1	1	7	53	2	0.79	إهـ / ق م (%)
546	343	1154	534	1140	752	879	322	469	280	30	المبلغ (دج)
17	15	67	31	55	59	59	135	1563	36	2	أ م / ق م (%)

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: (Rapport Cour des comptes, 2022, p 64-65)

اسماعيل بولرياح... العمري علي.

يتضمن الجدول أعلاه أهم المؤشرات المالية خلال المدة 2010-2020 إذ يشير الى أن معدلات النمو الحاصلة في رقم الأعمال خلال فترة الدراسة عرفت تذبذبا في مستويات ارتفاعه وانخفاضه ولكن الملاحظ أنه حقق معدل نمو سالب في عام 2012، 2015، 2020 حيث بلغ معدل نمو رقم الأعمال في عام 2012 نحو (-24%) ما يقابله (-1 664 مليون دج) وهذا راجع الى انخفاض النشاط التجاري والذي يمثل ما يقارب (99%) من رقم أعمال المؤسسة، فيما بلغ معدل نمو رقم الأعمال في سنة 2015 نحو (-30%) ما يقابله (-3 062 مليون دج) يبرهن على حجم التأثير الكبير بأزمة انخفاض أسعار البترول نهاية 2014 واتخاذ الدولة لإجراءات متعلقة بالتحكم في نفقات برامج الاستثمار والتجهيز العمومي، نهاية 2014 مما انعكس سلبا على تمويل هكذا برامج.

غير أنه وخلال نفس السنة المالية اتخذت الجزائر تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد خاصة في مجال التمويل حيث تم تجنيد البنوك والمؤسسات المالية للمساهمة أكثر فأكثر في تمويل البرامج الاستثمارية والاقتصاد ككل، وتنفيذ التدابير الضرورية للمزيد من إشراك البنوك والمؤسسات المالية الخاصة في هذا المسعى، والعمل تدريجيا على تطوير سوق رؤوس الأموال تحسبا لجعلها بديلا لميزانية الدولة مع تطوير الشبكات البنكية بهدف المزيد من جمع الادخار وتحسين مصرفية الاقتصاد بالتعجيل بوتيرة إصلاح القطاع المالي بغية تفعيل تطوير المؤسسة وتعبئة الادخار المحلي وتمويل الاستثمار. (الوزارة الأولى، 2014، صفحة 2)

ومن الجدير بالذكر أيضا أن مؤشر رقم الأعمال قد تأثر جزئيا في عام 2020 أين بلغ معد نمو في مؤشر رقم الأعمال (-8%) ما يقابله (-1 184 مليون دج) مما يشير بأن الأثر العالمي لأزمة كورونا امتد حتى على المستوى المحلي للمؤسسات المحلية حيث تم اتخاذ الاجراءات الاحترازية من طرف الدولة وهذا أثر على أغلب المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي.

إذ تبين معدلات نمو مؤشر القيمة المضافة لمؤسسة المتوسطة للتبريد أن هناك تأثير كبير وانحدار واضح في قيمة مؤشر القيمة المضافة في عام 2012، 2013، 2020 مما يعكس التأثير الكبير الذي تركه اقلاع البرنامج الاستثماري العمومي الثقيل الذي يدخل في اطار تكنولوجيا معقدة بحيث تطلب وقت حوالي 5 سنوات للتحكم والتكيف مع هذا البرنامج وهذا ما لاحظناه من خلال ارتفاع القيمة المضافة لتبلغ ذروتها عام 2020 بمعدل (24%) أما الأعباء المالية المتعلقة بالمستخدمين سجلت أعلى معدل لها خلال سنة 2012 ب (24%) ما يقابلها (72 مليون دج) وذلك راجع لسياسة التوظيف ببحث البرنامج الاستثماري عن اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة في مجاله أما بالنسبة لاهتلاكات القروض المصرفية الملزمة من طرف المؤسسات المالية والأعباء المالية الناتجة عنها فقد حققت معدلات نمو جد محتشمة حيث بلغ اهتلاك القروض ذروته خلال سنة 2012 بنسبة (53%) أما معدل نمو الأعباء المالية الناتجة عن القروض المصرفية فقد بلغت في عام 2012 نحو (1 563%) من القيمة المضافة و(135%) سنة 2013، ومما تجدر الإشارة اليه أن هذا الحجم من الأعباء يفسر تراجع النشاط التجاري للمؤسسة في سنة 2012 والذي بدون شك أثرت سلبا على أدائها وعلى دورتها الاستغلالية سواء خلال فترة الدراسة أو مستقبلا.

الجدول 4: تطور بنية رقم الأعمال لمؤسسة " المتوسطة للتبريد" خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2020 حسب طبيعة النشاطات.

الوحدة: مليون دج

النشاطات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النشاط التجاري	1602	6889	5225	8301	10194	7132	8814	9234	9810	13443	1243
التصدير	0	0	0	0	0	0	1	0.55	9	127	181
نشاطات أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0	2	36	23
مجموع المبيعات والمنتجات	1602	6889	5225	8301	10194	7132	8815	9235	9821	13631	12447
النشاطات التجارية/ رقم الأعمال (%)	100	100	100	99	100	100	100	100	99	99	85

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: (Rapport Cour des comptes, 2022, p 6).

تحليل واقع المؤسسات المالية في تمويل وتفعيل أداء برامج الاستثمار العمومي المخطط لها من

طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE)

يظهر من الجدول بأن النشاط التجاري هو النشاط الغالب في المؤسسة القائمة بالبرنامج، حيث تمثل النسبة المتوسطة للنشاطات التجارية من إجمالي رقم الأعمال بـ 98, 99% مقارنة بالنشاطات الأخرى المتمثلة في التصدير والضبط والتممين والتخزين، إذ يفهم من ذلك بأنها في الوقت الحالي ذو طبيعة تجارية محضة مع العلم ان ذلك لا يعكس الأهداف التي من أجلها أنشئت المؤسسة.

وفي نفس السياق تم تعليق كل انشاء لمؤسسات عمومية جديدة، مع تفضيل التجمع الوظيفي والإقليمي بالنسبة لتلك القائمة ببرامج ومهام مماثلة، بالإضافة الى منح اعتمادات إضافية لمشاريع برامج الاستثمار. (Premiers ministres, 2021, p. 2)

II.5 - عدم احترام بند الآجال التعاقدية بدوره ساهم في التضخم المستمر لأعباء تمويلات المؤسسات المالية :

بمعاينتها لآجال الانجاز المتعلقة بالبرنامج خلال المدة 2009-2021 يتضح لنا أن هذا البرنامج لم يكن بعيد عن تأثيرات هذا التأخر السلبي والواضح من خلال قراءة الآجال الكلية حيث أن هذه الآجال التعاقدية لمشاريع البرنامج تتراوح بين 12 و 36 شهر، ومهما يكن من أمر فإن هذا التأخر أسفر عن تراكم الأعباء المالية لمشاريع البرنامج والناجحة عن عمليات تمويل المؤسسات المالية المصرفية بحيث وصلت إلى 1.3 مليار دج بداية سنة 2022.

الجدول 5: المدة الاجمالية لإنجاز مشاريع البرنامج وكذا الأعباء المالية المستحقة على عاتقها (2009-2021)

مشاريع البرنامج	التعيين	مدة انجاز مشاريع البرنامج	الآجال التعاقدية المتفق عليها	ملاحظات	مصاريف الالتزام بالأعباء المالية لفائدة المؤسسات المالية
1	وهران 300000 م ³	142 شهر	24 شهر	استلام الأشغال	
2	تقرت 4000 م ³	143 شهر	36 شهر	قيد الإنجاز	
3	عين صالح 4000 م ³	143 شهر	31 شهر	قيد الإنجاز	
4	متليلي 4000 م ³	143 شهر		قيد الإنجاز	
5	الأغواط 10000 م ³	144 شهر		قيد الإنجاز	
6	واد نشو 10000 م ³	144 شهر		قيد الإنجاز	
7	بشار 10000 م ³	144 شهر		قيد الإنجاز	
8	تندوف 5000 م ³	144 شهر		قيد الإنجاز	
9	تبسة 5000 م ³	144 شهر		قيد الإنجاز	
10	تيسمسيلت 5000 م ³	144 شهر		قيد الإنجاز	
11	المدية 15000 م ³	144 شهر		قيد الإنجاز	
12	عين الدفلى 30000 م ³	144 شهر		قيد الإنجاز	
13	البيزي 5000 م ³	144 شهر	ما بين 12 و 18 شهر	قيد الإنجاز	استحقت المؤسسات المالية أعباء على عاتق مشاريع البرنامج قدرت بـ 1.3 مليار دج الى غاية 2021/12/31
14	جانث 4000 م ³	144 شهر		قيد الإنجاز	
15	الوادي 20000 م ³	97 شهر		استلام الأشغال	
16	أدرار 15000 م ³	144 شهر		قيد الإنجاز	
17	ورقلة 15000 م ³	143 شهر		قيد الإنجاز	
	متوسط مدة الانجاز	141 شهر		/	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: (Rapport Cour des comptes, 2022, p 54)

III نتائج الدراسة :

من النتائج المتوصل إليها بعد دراستنا التحليلية لواقع المؤسسات المالية في تمويل وتفعيل أداء برامج الاستثمار العمومية التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، مع أخذ "برنامج إحداث الشبكة اللوجستية وشبكة التبريد العمومية (2010-2021)" كدراسة حالة توصلنا إلى الآتي:

- إن كل من الحجم المعتبر للأغلفة المالية الواجب تخصيصها لبرامج الاستثمار التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وكذا ميزتها الأساسية في أنها برامج إنتاجية عكس برامج الاستثمارات العمومية التي تقع على عاتق الميزانية العامة، تمخض عن ذلك اعتماد وتكريس تمويل المؤسسات المالية لهذه البرامج.
- طبيعة التمويل الحالي والغالب على هذه البرامج مصدره المؤسسات المالية المصرفية.
- الاعتماد على تمويل تركيبته الغالبة من البنوك في ظل ظروف غير محسوبة مكلف لهذه البرامج.
- ابرام ملاحق بالزيادة (en plus) سؤاء أشغال اضافية أو تكميلية للصفقات الأصلية المتعلقة بمشاريع البرنامج يدل على عدم نضج الدراسات الأولية للبرنامج مما أدى فيما بعد إلى تراكم القروض والأعباء المالية الناتجة عنها.
- عدم احترام البنود التعاقدية فيما يخص آجال التنفيذ أثقل كاهل تلك البرامج.

IV - الخلاصة :

تعتمد برامج الاستثمار التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية على وظيفة التمويل باعتبارها وظيفة ذات أهمية بالغة حيث ترجع هذه الأهمية إلى تغير النظرة للمؤسسات التمويلية ودورها، لتتحول بذلك إلى عنصر مؤثر وفعال، فالمؤسسات المالية تلعب دور مهم ومؤثر في توفير الظروف المحفزة لتجسيد البرامج الاستثمارية لتلك المؤسسات من خلال الاعتماد عليها كميزة تمويلية مقابل برامج الاستثمار الأخرى (برامج التجهيز العمومي) الممولة كلياً من الميزانية العامة للدولة.

V - التوصيات :

- العمل على تعزيز مساهمات الدولة وتجنب التأخر في إتمام مشاريع هذه البرامج لأن ذلك من شأنه أن يجد من تطور الأعباء المالية.
- ضرورة تبني منطلقاً جديداً في التعامل مع الأعباء المالية الناتجة عن تمويل المؤسسات المالية بقصد ضمان تسديدها أو التخفيف منها من جهة، ومن جهة أخرى لضمان بقاء واستمرار تجسيد تلك البرامج الاستثمارية.
- العمل على الضبط المسبق للتقديرات الإدارية التي يجب أن تكون في إطار صادق وعقلاني، وذلك بالنسبة لكل الصفقات الأولية المتعلقة بمحاجات البرامج الاستثمارية وهذا في إطار تفعيل المادة (27) من المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.
- تفعيل دور صندوق ضمان الصفقات العمومية المنصوص عليه في المادة (146) من المرسوم الرئاسي المذكور آنفاً، بُغية تسهيل تنفيذ تلك البرامج، لاسيما من خلال تسديد بعض ديون أو الأعباء المالية للصفقات المتعلقة بها.
- مهما يكن من أمر فإن ملاحق الصفقات المتعلقة ببرامج الاستثمار يجب أن تكون مبررة ولا يمكن أن تؤثر بصورة أساسية على توازن تلك الصفقات ماعدا إذا طرأت مشاكل تقنية لا تكن متوقعة لأن ذلك يعيق التسيير المتوازن لتمويل وأداء تلك البرامج، كما يساهم في زيادة الأعباء المالية.
- الاستعانة بآليات أكثر مرونة لتمويل هذه البرامج كآلية الحسابات الخاصة للخزينة، مع ممارسة الرقابة اللازمة على هذه الصناديق في حال ذلك.

قائمة المراجع:

1. طالب علاء فرحان، الموسوي حيدر يونس، وفائز محمد، (2020)، إدارة المؤسسات المالية "مدخل فكري معاصر"، عمان، الاردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، ص 20.
2. الشمري صادق راشد، (2022)، المؤسسات المالية "الجزء الثاني" (الإصدار الطبعة الأولى)، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 23.
3. الجريدة الرسمية، (1990)، قانون رقم 90-10 مؤرخ في 14 أبريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، الجزائر، المطبعة الرسمية، تاريخ الصدور: 18 افريل، 1990، العدد 16، ص 533.
4. الجريدة الرسمية، (2003)، الأمر رقم 03-11، مؤرخ في 26 اوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض، الجزائر، المطبعة الرسمية، تاريخ الصدور 27 أوت 2003، العدد: 52، ص 12.

تحليل واقع المؤسسات المالية في تمويل وتفعيل أداء برامج الاستثمار العمومي المخطط لها من

طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE)

5. المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، (2005)، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، الامارات العربية المتحدة، ص ص 12-14.
6. طالب علاء فرحان، الموسوي حيدر يونس، وفائز محمد، (2020)، ادارة المؤسسات المالية "مدخل فكري معاصر"، عمان، الاردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، ص 42.
7. شبيخة محمد غياث، (2021)، التمويل: المبادئ، السياسات، التوجهات الحديثة، دمشق، سوريا: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ص 13.
8. المكاوي محمد محمود، (2010)، التمويل المصرفي، التقليدي-الاسلامي، المنهج العلمي لاتخاذ القرار (الإصدار الطبعة الاولى)، برج المعمورة، المنصورة، جمهورية مصر العربية: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ص 4.
9. نصر الله ياسر، (2017)، ايدولوجية الاقتصاد الإسلامي، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية: مؤسسة شباب الجامعة، ص 172.
10. وسيلة السبتي، (2020)، التمويل المحلي والتنمية المحلية صندوقي الزكاة والأوقاف (الإصدار الطبعة الأولى)، عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، ص 27.
11. شبيخة محمد غياث، (2021)، التمويل: المبادئ، السياسات، التوجهات الحديثة، دمشق، سوريا: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ص 55.
12. الجريدة الرسمية، (2001)، الأمر 04-01 مؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصتها، الجزائر، المطبعة الرسمية، تاريخ الصدور: 22 أوت 2001، العدد 47، ص 9.
13. الجريدة الرسمية، (1988)، قانون 88-01 مؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجزائر، المطبعة الرسمية، تاريخ الصدور: 13 جانفي 1988، العدد، ص ص 31-32.
14. عجاج ميثم صاحب، علي محمد مسعود، (2015)، المالية العامة بين النظرية والتطبيق، دار البداية، ناشرون وموزعون، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ص ص 25، 276..
15. الجريدة الرسمية، (1970)، الأمر 70-93 مؤرخ في 31 ديسمبر 1970، يتضمن قانون المالية لسنة 1971، الجزائر، المطبعة الرسمية، تاريخ الصدور: 31 ديسمبر 1970، العدد، ص 1690.
16. الجريدة الرسمية، (1993)، مرسوم تنفيذي رقم 93-57 مؤرخ في 27 فيفري سنة 1993، يتعلق بنفقات -تجهيز الدولة، الجزائر، المطبعة الرسمية، تاريخ الصدور: 03 مارس 1993، العدد، ص 9.
17. الجريدة الرسمية، (1970)، الأمر 70-93 مؤرخ في 31 ديسمبر 1970، يتضمن قانون المالية لسنة 1971، الجزائر، المطبعة الرسمية، تاريخ الصدور: 31 ديسمبر 1970، العدد، ص 1690.
18. Ministry of Planning and Investment, Manual For Public Investment Program (PIP) Program Management, (2010). Lao People's Democratic Republic, August, pp. I-3.
19. Moskalenko, Valentina. (2015). Tatyana, Zakhrova; Natalia, Fonta, technology of formation of development program as system of company's annual plans based on key performance indicators, European cooperation vol. 2 (2) 2015, p 109.
20. الجريدة الرسمية، (1970)، الأمر 70-93 مؤرخ في 31 ديسمبر 1970، يتضمن قانون المالية لسنة 1971، الجزائر، المطبعة الرسمية، تاريخ الصدور: 31 ديسمبر 1970، العدد 109، ص 1690.
21. الجريدة الرسمية، (1988)، قانون 88-01 مؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجزائر، المطبعة الرسمية، تاريخ الصدور: 13 جانفي 1988، العدد 02، ص 37.
22. الجريدة الرسمية، (1667)، أمر رقم 67-83 مؤرخ في 31 ديسمبر 1966، والمتضمن قانون المالية لسنة 1967، الجزائر، المطبعة الرسمية، تاريخ الصدور: 09 جوان 1967، العدد، ص 634.
23. الجريدة الرسمية، (1970)، الأمر 70-93 مؤرخ في 31 ديسمبر 1970، يتضمن قانون المالية لسنة 1971، الجزائر، المطبعة الرسمية، تاريخ الصدور: 31 ديسمبر 1970، العدد، ص 1690.
24. Ministry of Planning and Investment, Manual For Public Investment Program (PIP) Program Management, Lao People's Democratic Republic, 2010, August, pp. I-2.
25. الجريدة الرسمية، (1988)، قانون 88-01 مؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجزائر، المطبعة الرسمية، تاريخ الصدور: 13 جانفي 1988، العدد 02، ص 32

26. وزارة المالية، (جانفي 2023)، مشروع القانون النقدي والمصرفي، الجزائر، ص 21.
27. European Commission. (2015). Working together for jobs and growth: The role of National Promotional Banks (NPBs) in supporting the Investment Plan for Europe, Brussels, 2015 (Vol. COM(2015) 361 final), p 9.
28. EPE Frigomedit, Frigomedit Production , Traitement , Stockage , Commercialisation , Exportation. Consulté le 12 27, 2022, à 21h.33m, sur <https://frigomedit.com/qui-somme-nous/>
29. الجريدة الرسمية، (2008)، قانون رقم 16-08، المؤرخ في 03 أوت 2008، يتضمن التوجيه الفلاحي، الجزائر، المطبعة الرسمية، تاريخ الصدور: 10 أوت 2008، العدد 10، ص 10.
30. Cour des comptes,(2022), Rapport annuel, Cour des comptes. algeie, pp 48-49
31. Ministere Des Finances, Le Ministre.(2020), Note d'orientation relative à la préparation de l'avant projet de loi de finances et de budget de l'Etat pour 2021.
32. الوزير الأول، (2014)، التعليم رقم: 348، المؤرخة في 25 ديسمبر 2014، بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، الوزارة الأولى، الجزائر، ص 2.
33. Instruction Premier Ministre n° 08 du 05 janvier 2021 Concernant de la rationalisation et de la maitrise des dépenses publiques p 2.